الأمانة العامة

كلمة

معالي الأمين العام

السيد/ أحمد أبو الغيط

في

ندوة

دور المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة المسؤولين عن جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

القاها سعادة السفير سعيد ابو علي، الامين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، نيابة عن معاليه

2025/7/28-27

السيدات والسادة

الحضور الكريم

ونحن نشهد بكل ألم وغضب، وقائع حرب الإبادة المتواصلة بقطاع غزة، وما يرتكبه الاحتلال من جرائم فظيعة يندى لها جبين الإنسانية، وهي تعيد إنسانية هذا العصر إلى زمن الهمجية البشعة دون إرادة حقيقية لوقفها بل التعايش معها والسماح باستمرارها ما لا يفسر بغير التواطؤ، وهنا نستذكر أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، جرائم التطهير العرقي والتهجير والاستيطان والتهويد ليست إلا جرائم متأصلة تؤكد طبيعة هذا الاحتلال منذ النكبة الفلسطينية قبل أكثر من سبعين عاما، أنها نفس الجرائم والمذابح التي تتكرر بأبشع صورها وأعتى اسلحتها، بهذا العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد الشعب الفلسطيني أرضا ووجودا وحقوقا منذ السابع من أكتوبر 2023 وما خلفه من تدمير واجتثاث لكل مقومات الحياة بأكثر من 250 ألف ضحية بين شهيد وجريح ومعتقل ومفقود، وتدمير أكثر من 80% من قطاع غزة في سياق التدمير الممنهج والافناء الشامل للحياة وتنفيذ مخططات التهجير، فيما اصبح استخدام التجويع سلاحاً للقتل أمراً روتينياً، فيقوم جيش الاحتلال بفرض وصايته على العمل الإنساني بديلاً لجهات الاختصاص الدولية ويجعل من مراكز المساعدة المزعومة التي يرعاها مصائد للجوعى وكمائن للموت ومعتقلات جماعية.

ان الوضع في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس لا يقل كارثية من حيث ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي لعديد من جرائم الحرب في اطار تصعيد سياساته العدوانية، وكافة المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية، في نفس الوقت الذي تواصل فيه عصابات المستوطنين المسلحة وبدعم مباشر من جيش الاحتلال ممارسة الإرهاب والاعتداءات المتواصلة وتدمير الممتلكات وفرض العزل والاغلاقات، وتنفيذ الاعدامات الميدانية وحملات الاعتقال، والتهويد وممارسة التمييز العنصري والتطهير العرقي والتهجير القسري، لتحقيق أهدافه الاستعمارية ضما وتهويدا. حيث تسبب العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية ومنذ السابع من أكتوبر 2023 في استشهاد قرابة 1000 مواطن واصابة أكثر من 7 آلاف جريح، واعتقال 12500 ألف مواطن، وتهجير لقرابة

60 ألف مواطن وخاصة من مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم في سياق مواصلة تنفيذ مخططات الضم والتهجير.

السيدات والسادة

لقد أولت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اهتماما خاصا بالمسار القانوني وتفعيل أليات الرصد والتوثيق وملاحقة الجناة ودعم الجهود والمساعي الفلسطينية لإنصاف الشعب الفلسطيني ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت بحقه عبر آليات العدالة الدولية، وانطلاقاً من تقديرها لأهمية المسار القانوني حين شاركت جامعة الدول العربية بمرافعة أمام محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/1/28، بشأن عدم قانونية جدار الفصل العُنصري في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة وعدم قانونية تقويض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

كما قامت بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن العدوان الإسرائيلي خلال العام 2018 على قطاع غزة برئاسة السيد/ جون دوغارد أستاذ القانون الدولي وأصدرت تقريرها الهام تحت عنوان " لا مكان أمن".

وفي السنة الماضية قدمت الأمانة العامة من خلال تكليف مجموعة من المحامين الدوليين المرموقين مرافعة تاريخية أمام محكمة العدل الدولية بشأن طلب الرأي الاستشاري المقدم من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيه القدس الشرقية.

كما قدمت الأمانة العامة مرافعة شفهية بتاريخ 2025/5/2 في جلسة الاستماع التي عقدتها محكمة العدل الدولية بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق قرارها رقم 79/232 بتاريخ 2024/12/19 بشأن التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال وكعضو في الأمم المتحدة تجاه أنشطة الأمم المتحدة ووجودها بما في ذلك أجهزتها ووكالاتها وتجاه المنظمات الدولية الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذات الصلة، حيث أكدت خلال المرافعة على التزامات إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال وبموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بتسهيل عمل المنظمات التابعة للأمم

المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مقدمتها الأونروا وغيرها من المؤسسات الإغاثية.

وفي إطار مأسسة العمل القانوني قامت الأمانة العامة وتنفيذا للقرار الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة التي عقدت في 2023/11/11 بتشكيل وحدة قانونية وأخرى إعلامية لرصد وتوثيق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 وفقا للمعايير الدولية المعتمدة في توثيق الجرائم، وإعداد مرافعات قانونية حول جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وقد أصدرت الوحدة تقريرها التوثيقي "100 يوم من الحرب على غزة"، كما تصدر تقارير يومية لمتابعة جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

تأتي عقد هذه الندوة الهامة في إطار جهود الأمانة العامة في الاستمرار في رصد وتوثيق الجرائم الإسرائيلية المدانة وملاحقة مرتكبيها أمام العدالة الدولية وإسقاط تجربة الإفلات من العقاب، وبحث سبل متابعة تنفيذ قرارات هيئات العدالة- محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية- والانتقال لتطبيق نظام العقوبات الدولية.. خاصة ونحن أمام هذا الحراك التضامني العالمي بكل عواصم العالم تنديدا بحرب الإبادة وتضامنا مع فلسطين وحريتها، هذه الحركة العالمية الجديرة بالاحترام والتقدير في سياق توظيف مختلف أداوت الضغط لملاحقة المجرمين الشعبية منها والرسمية بما فيها المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

وفي ظل اخفاق وفشل مؤسسات المجتمع الدولي المختصة وفي مقدمتها مجلس الامن في تحمل مسؤولياته وممارسة اختصاصه في وقف حرب الإبادة الجماعية وتداعياتها على الامن والاستقرار في المنطقة، كما على نظام الأمن الجماعي ومصداقية النظام الدولي برمته فإن أهمية وضرورة المسار القانوني تقتضي استمرار بل مضاعفة الجهود في هذا الميدان في نفس الوقت الذي يستدعي أيضاً تحمل هيئات العدالة الدولية لمسؤولياتها رغم الضغوط الشديدة والمعروفة التي تمارسها حكومة الاحتلال وحلفائها وصمت وتواطؤ أخرى على هذه الهيئات وخاصة المحكمة الجنائية

الدولية ولجان التحقيق الدولية بجرائم الاحتلال، ونستذكر هنا ما تتعرض له السيدة فرانشيسكا البانيز التي نوجه لها التحية وقد عبر مجلس الجامعة قبل أيام عن تضامنه معها ودعمه لها.

في هذا الإطار نعرب عن تقديرنا لانضمام البرازيل للدعوة ضد الإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية، كما نوجه الدعوة للمنظمات الحقوقية العربية ومؤسسات المجتمع المدني العربية لتضاعف من جهودها في المسار القانوني وتنسيق تلك الجهود مع المنظمات الدولية الشريكة لتعزيز حركة التضامن العالمية مع قضية فلسطين وضد حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وخاصة لجهة تكثيف الضغوط الدولية لمتابعة تنفيذ قرارات وأحكام العدالة الدولية في ملاحقة ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم وإخضاع سلطات الاحتلال لأحكام القانون الدولي.

السيدات والسادة،،

ينعقد غدا في رحاب الأمم المتحدة مؤتمر حل الدولتين الذي تترأسه فرنسا والمملكة العربية السعودية، وإذ نحيي مبادرة الرئيس ماكرون بشأن اعتزام فرنسا الاعتراف بدولة فلسطين فإننا ندعو جميع الدول التي لم تعترف بعد لاتخاذ هذه الخطوة الضرورية للمضي قدماً في تجسيد حل الدولتين هدف المؤتمر المأمول باعتبار أنه الحل الوحيد المعبر عن إرادة المجتمع الدولي لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة ومعالجة أسباب استمرار هذا الصراع بانهاء الاحتلال تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ختاماً أرحب بكم من جديد وأشكر لكم حضوركم وجهودكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،